الأمم المتحدة

A/HRC/32/20

الجمعية العامة

Distr.: General
11 April 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

توصيات عملية لتهيئة بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني والحفاظ عليها، استناداً إلى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣١/٢٧، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يُعدّ تجميعاً للتوصيات العملية الرامية إلى تهيئة بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني والحفاظ عليها، استناداً إلى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

ويركز المفوض السامي في هذا التقرير على أمثلة على الممارسات التي تُحسّن إلى أقصى حد قدرة المجتمع المدني على إحداث التحول. وفي هذا الصدد، يحدد المفوض السامي خمسة عناصر أساسية هي: إطار قانوني متين يمتثل للمعايير الدولية التي تضمن الحريات العامة والوصول الفعال إلى العدالة؛ وبيئة سياسية مواتية لعمل المجتمع المدني؛ والحصول على المعلومات؛ وسبل مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار؛ وتوفير الدعم والموارد للمجتمع المدني على المدى الطويل.

GE.16-05866(A)

1605866

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – الشروط اللازمة لتهيئة حيز للمجتمع المدني والحفاظ عليه: الممارسات السليمة ٥

ألف – الإطار القانوني الداعم والوصول الفعال إلى العدالة ٥

باء – البيئة العامة والسياسية المواتية ٩

جيم – الحصول على المعلومات ١٠

دال – المشاركة في وضع السياسات والتخطيط وصنع القرار ١١

هاء – توفير الدعم والموارد لمنظمات المجتمع المدني على المدى الطويل ١٧

ثالثاً – الاستنتاجات ٢١

رابعاً – التوصيات ٢٢

ألف – توصيات موجهة إلى الدول الأعضاء ٢٢

باء – توصيات موجهة إلى الكيانات الإقليمية والدولية ٢٤

أولاً- مقدمة

١- سلّم مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣١/٢٧، بالأهمية الحاسمة لمشاركة المجتمع المدني بنشاط، على جميع المستويات، في تعزيز الحكم الرشيد، بسبل منها تحقيق الشفافية والمساءلة، وهو أمر لا غنى عنه لبناء مجتمعات تنعم بالسلام والرخاء والديمقراطية، وطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يُعدّ تجميعاً للتوصيات العملية الرامية إلى تهيئة بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني والحفاظ عليها، استناداً إلى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

٢- ولهذه الغاية، بعثت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، مذكرات شفوية إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية، تلاها تذكير في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥. وورد ما مجموعه ٨٩ رداً، مما يدل على الأهمية التي تولى للمسائل التي يتناولها القرار ٣١/٢٧[(١)].

٣- ويعكس هذا التقرير مدخلات من جميع المناطق، استناداً إلى المساهمات الواردة من الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الشبكات الدولية والإقليمية والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدينية، فضلاً عن الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية.

٤- وفي سياق تقلُّص الحيز المتاح للمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، من المهم تقاسم الممارسات التي تسلط الضوء على فوائد تهيئة بيئة مواتية للمجتمع المدني والحفاظ عليها. ويركز المفوض السامي في هذا التقرير على أمثلة على الممارسات الاستباقية التي تُحسّن إلى أقصى حد قدرة المجتمع المدني على إحداث التحول[(٢)]. ويحدد المفوض السامي خمسة عناصر أساسية في هذا الصدد، هي: إطار قانوني متين يمتثل للمعايير الدولية ونظام وطني لحماية حقوق الإنسان يضمن الحريات العامة والوصول الفعال إلى العدالة؛ وبيئة سياسية مواتية لعمل المجتمع المدني؛ والحصول على المعلومات؛ وسبل مشاركة المجتمع المدني في عمليات رسم السياسات وصنع القرار؛ وتوفير الدعم والموارد للمجتمع المدني على المدى الطويل.

٥- وإتاحة حيز للمجتمع المدني ليست مسألة اختيارية. فالقانون الدولي لحقوق الإنسان يفرض على الدول التزاماً باحترام الحقوق والحريات التي لا غنى عنها لتطور لمجتمع المدني واشتغاله، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحق في المشاركة في الشأن العام. ويحمي القانون الدولي أيضاً حياة الفاعلين في المجتمع المدني وحريتهم وسلامتهم البدنية وخصوصيتهم من تدخل الدولة التعسفي.

(١) لم يتسن ذكر جميع الردود في هذا التقرير، ويمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/AboutUs/Pages/ReportHConCivilSociety.aspx.

(٢) ترد التدابير الرامية إلى تقييد نشاط المجتمع المدني بتفصيل في مختلف تقارير خبراء الأمم المتحدة المستقلين إلى مجلس حقوق الإنسان وكذلك في تقارير وبيانات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير الأمين العام بشأن أعمال الانتقام المرتكبة ضد الأفراد والجماعات بسبب التعاون مع الأمم المتحدة.

٦- ورغم أن القانون لا يُلزم بحماية الحيز المتاح للمجتمع المدني، ثمة أسباب مقنعة لفعل ذلك. فتوفير سبل فعالة للمشاركة المدنية يساهم في التماسك المجتمعي ويمنح الناس، بمن فيهم أفراد الأقليات والمهمشون في المجتمع، فرصة لإسماع صوتهم. ويؤدي المجتمع المدني أيضاً دوراً حاسماً في تسهيل المشاركة في الحياة العامة، ويمكن أن يسمح للناس بالمساهمة في رسم السياسات، بل وفي عملية صنع القرار. وثمة أيضاً مبررات تجارية واقتصادية مقنعة لإقامة مجتمع مدني قوي. فلقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني مصلحة مشتركة في بيئة تحترم الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وتتسم بالتعددية وعدم التمييز، وتدعم سيادة القانون، وتعزز الشفافية والحصول على المعلومات.

٧- والسماح بإبداء الآراء، حتى عندما توجه النقد أو لا تحظى بالشعبية، عامل أساسي لمساءلة صناع القرار وضمان استعراض السياسات واستخلاص العبر وتطوير الأمور. فالبلدان التي تحمي حيز المجتمع المدني تجني ثماراً كثيرة فيما يتعلق بالاستقرار على المدى الطويل.

٨- ومشاركة المجتمع المدني الحيوية في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا غنى عنها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها بفعالية. فالأطراف الفاعلة في المجتمع المدني تحدد الثغرات التي تعتري الهيكل الدولي في مجال الحماية والمجالات الأخرى، وتنذر المجتمع الدولي بالأزمات الوشيكة، وتنظم الحملات لوضع معايير وآليات جديدة. وتثري مشاركة هذه الأطراف استجابة المنظومة بربطها بما يجري على المستوى القطري.

٩- ومع ذلك، يتعرض المجتمع المدني للهجوم في العديد من الأماكن بأسلحة ما فتئت تزداد تنوعاً. فالدول التي تسعى لتقييد الحيز المتاح للمجتمع المدني ما زالت تبتكر الوسائل للضغط على المجتمع المدني، سواء بتقييد الحريات بموجب القانون أو باللجوء إلى أساليب القمع والعنف لإسكات المنتقدين. وتُحاكى هذه النهُج محاكاة سهلة ومتزايدة في جميع المناطق. ويواجه المجتمع المدني أيضاً تهديدات من جهات فاعلة أخرى، مثل الجماعات المسلحة من غير الدول. وتتزايد ادعاءات التخويف والتهديد ضد الفاعلين في المجتمع المدني، بمن فيهم النشطاء المعنيون بالبيئة والحقوق المرتبطة بالأراضي، على يد القطاع الخاص أيضاً. وفي العديد من البلدان، تواجه النساء الفاعلات في المجتمع المدني ردود فعل سلبية للغاية، بسبب القوالب النمطية التمييزية، من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تحاول نزع الشرعية عن عملهن وعزلهن عن مجتمعاتهن المحلية.

١٠- وتتيح الاستراتيجية المواضيعية العالمية التي وضعتها المفوضية بعنوان "توسيع الحيز الديمقراطي"، إطاراً لتعزيز العمل مع المجتمع المدني، ودعم الجهود الرامية إلى توسيع الحيز المتاح له وحمايته. وتنفذ المفوضية هذه الأولوية من خلال أكثر من ٥٠٠ نشاط في المقر وفي مكاتبها الميدانية في جميع أنحاء العالم.

١١- ويمكن النظر إلى مشاركة المجتمع المدني باعتبارها مسألة أساسية: فكلما أتيح للمجتمع المدني حيز للمشاركة، ازداد احتمال توفير حماية أفضل لجميع الحقوق. وعلى العكس من ذلك، فإن إغلاق الحيز المتاح للمجتمع المدني، وتهديد نشطائه وارتكاب أعمال الانتقام ضدهم،

علامات إنذار مبكر بعدم الاستقرار. وبمرور الوقت، يمكن أن تؤدي السياسات التي تنزع الشرعية عن الأشخاص الذي يدعون إلى اتباع نُهج مختلفة أو يطالبون بحقوقهم على نحو مشروع، أو تعزلهم أو تقمعهم، إلى تفاقم مشاعر الإحباط وتفضي إلى عدم الاستقرار، بل قد تؤول إلى نزاع.

ثانياً- الشروط اللازمة لتهيئة حيز للمجتمع المدني والحفاظ عليه: الممارسات السليمة

ألف- الإطار القانوني الداعم والوصول الفعال إلى العدالة

١- التشريع

١٢- يشكل الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحق في المشاركة في الشأن العام، إلى جانب مبدأ عدم التمييز[٣]، وسائل للنشاط المدني. فممارسة هذه الحقوق بأمان وحرية تُمكّن الناس من المساهمة في التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

١٣- وتكفل الدساتير في جميع المناطق الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في المشاركة ومبدأ الديمقراطية التشاركية. ومع ذلك، قد تكون هناك فجوة كبيرة بين النصوص والممارسة اليومية للحريات العامة. ومن ثم فإن وجود إطار قانوني شامل (كالتشريعات واللوائح والقواعد والممارسات الإدارية) يمتثل للمعايير الدولية التي تحمي الحريات العامة شرطٌ أساسي لتهيئة بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني والحفاظ عليها ليتسنى له الاضطلاع بأنشطته.

حرية الرأي والتعبير

١٤- ترى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم ٣٤(٢٠١١) بشأن حرية الرأي وحرية التعبير ألا غنى لأي مجتمع عن الصحافة أو غيرها من وسائط الإعلام التي تكون حرة وغير خاضعة للرقابة وتعمل بدون عراقيل وذلك لضمان حرية الرأي وحرية التعبير والتمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ وتشكل الصحافة أو وسائط الإعلام الأخرى حجر الزاوية لمجتمع تسوده الديمقراطية. وقد دعمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باستمرار دور المجتمع المدني في طرح القضايا التي تندرج

(٣) هذه الحقوق مكفولة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد ١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتان ٨ و١٥)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة ٣)؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة ٥)؛ واتفاقية حقوق الطفل (المادتان ١٣ و١٥)؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المواد ٢١ و٢٩ و٣٠)؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (المادة ٢٤)؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادة ٢٦).

في إطار الصالح العام للنقاش المفتوح[٤]. وتساهم وسائط الإعلام في الحيز العام حيث تُناقَش تلك القضايا وتُتاح فرص الإبداء عن آراء متنوعة، بما في ذلك آراء المجتمعات الأصلية أو الأقليات، واللاجئين والمهاجرين، بلغات مختلفة، في الصحافة المطبوعة والإلكترونية، وفي صيغ تكون في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥- وفي كرواتيا، تتولى وسائط إعلام مستقلة وتعددية رصد قضايا حقوق الإنسان والإبلاغ عنها بحرية، وتعمل بصفتها جهة مراقبة[٥]. وأشارت مبادرة الحيز المدني إلى قوانين في الأرجنتين وأوروغواي باعتبارها أمثلة إيجابية على إعادة توزيع ترددات البث الإذاعي لمواجهة احتكارات وسائط الإعلام[٦]. وفي النمسا، يعرض ديوان المظالم برنامجاً تلفزيونياً أسبوعياً للإعلام وينظم مناقشة مفتوحة للقضايا الحساسة مثل الشكاوى المتعلقة بسوء الإدارة وقضايا حقوق الإنسان. وتساعد حلقات النقاش أو التدخلات الهاتفية للمسؤولين العموميين إلى جانب ممثلي المجتمع المدني في تبادل المعلومات، وتتيح فرصة للاستماع إلى وجهات نظر مختلفة، وتساهم في الشفافية واتخاذ قرارات مستنيرة. وفي السلفادور، تتيح البرامج التلفزيونية والإذاعية فرصة لطرح الأسئلة ومعالجتها علناً[٧].

حرية تكوين الجمعيات

١٦- إن أفضل وسيلة لتشجيع قيام مجتمع مدني متنوع ومستقل هي وجود أحكام قانونية وإدارية دنيا تؤيد توجيه مجرد إخطار إلى هيئة محايدة وتكون متاحة للجميع مجاناً أو بتكلفة زهيدة، ولا تشترط التسجيل الإجباري للعمليات الأساسية. ويعترف دستور الجبل الأسود بأن تكوين الجمعيات حق لا يتطلب أي شكل من أشكال الموافقة؛ ويسري ذلك على الأطفال ابتداءً من سن ١٤ عاماً[٨]. وفي فنلندا، يكفي الإخطار الإلكتروني لتسجيل منظمات المجتمع المدني[٩]، وتعمل المنظمات غير المسجلة بحرية، تمشياً مع توصيات خبراء الأمم المتحدة.

١٧- ووُضعت نظم للتنظيم الذاتي أو التنظيم المشترك أو دخلت طور التجريب في النرويج وهولندا، تنص على أن تعمل منظمات المجتمع المدني برعاية منظمات جامعة وتقدم تقاريرها إليها، مما يقلل من الحاجة إلى الموارد الإدارية ويقلص التكاليف الإدارية ويشجع على الاستقلالية[١٠].

---

(٤) انظر *Steel and Morris v. United Kingdom*, application No. 68416/01, judgment of 15 February 2005.

(٥) البعثة الدائمة لكرواتيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٦) مبادرة الحيز المدني اتحاد يتألف من المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح/المركز الأوروبي للممارسة القانونية غير الساعية للربح، ومنظمة المادة ١٩: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، والحركة العالمية من أجل الديمقراطية.

(٧) البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٨) البعثة الدائمة للجبل الأسود لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٩) البعثة الدائمة لفنلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. انظر أيضاً تقريري المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات (A/HRC/20/27 وA/HRC/23/39).

(١٠) مبادرة الحيز المدني.

١٨- وفي المكسيك وكوت ديفوار، سُنت قوانين تحمي بالتحديد المدافعين عن حقوق الإنسان، وتستند إلى الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، المعروف باسم إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان[١١]. ويقدم التعليق على الإعلان المشورة بشأن سبل تنفيذ الإعلان، ويعطي أمثلة على الممارسات السليمة فيما يتعلق بإتاحة حيز للمجتمع المدني والحفاظ عليه. وبالمثل تقدم تقارير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (A/HRC/31/55 وA/HRC/25/55 على سبيل المثال) إرشادات مفيدة.

حرية التجمع السلمي

١٩- يُعتبر افتراض سلمية التجمعات، على نحو صريح في القانون، كما هو الحال في أرمينيا ورومانيا، ممارسة سليمة[١٢]، مثله في ذلك مثل القوانين التي تنص على أن لكل شخص الحق في تنظيم الاجتماعات والمظاهرات والمشاركة فيها دون ترخيص، ولا تشترط لذلك الحصول على إذن مسبق؛ أما عندما يُرجح أن يتجاوز عدد المتظاهرين ٥٠ شخصاً، فقد يلزم تقديم إخطار، كما هو الحال في جمهورية مولدوفا. ويمكن الاستعانة بمتعهدين يعيّنهم ويدربهم منظمو التجمع لتوجيه المتظاهرين ومساعدتهم (A/HRC/20/27).

الحق في المشاركة في الشأن العام

٢٠- تتضمن دساتير بعض البلدان، مثل إكوادور، تفاصيل بشأن المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والفرص، وبشأن الحقوق الجماعية للشعوب والقوميات الأصلية، للمشاركة في مؤسسات الدولة والهيئات السياسية[١٣]. وتتعلق أحكام مماثلة بالدور الريادي الذي يؤديه المواطنون في صنع القرار والتخطيط للشأن العام وإدارته، والرقابة الشعبية على مؤسسات الدولة، وتمحيص الإجراءات الحكومية وتدقيقها. وعلاوة على ذلك، فإن حماية الحريات العامة أمر لا بد منه لتكون الانتخابات آمنة ونزيهة وذات مصداقية (انظر A/68/299، الفقرة ٥٦).

٢- الوصول إلى العدالة

٢١- إن الوصول إلى العدالة عن طريق نظام قضائي مستقل وفعال، والوصول إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، جزء أساسي من إطار قانوني داعم للأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. ويكفل القضاء المستقل تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويبث الثقة لدى جميع أصحاب المصلحة.

---

(١١) منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

(١٢) التعليق على إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛ وفريق الخبراء المعني بحرية التجمع السلمي التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، *مبادئ توجيهية بشأن حرية التجمع السلمي*، الطبعة الثانية (وارسو، ٢٠١٠).

(١٣) أمين المظالم في إكوادور.

٢٢- ويجب أن تكون المحاكم قادرة على أن تراجع في الوقت المناسب العقوبات التي تفرضها سلطات الدولة على منظمات المجتمع المدني لتقييم مدى مشروعية هذه التدابير وضرورتها وتناسبها. فعلى سبيل المثال، عندما رفض مسجل الجمعيات تسجيل جمعية معنية برصد حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على أساس إخلالها بالنظام العام والقانون والأخلاق، أكدت المحكمة الدستورية في السلفادور من جديد الحق في تسجيل الجمعيات المنشأة لأغراض مشروعة، وأمرت بمراعاة طلب الجمعية للتسجيل بغض النظر عن الهوية الجنسانية أو الميل الجنسي للأشخاص المعنيين[١٤]. ونظرت المحكمة الدستورية في تركيا في حظر على الوصول إلى موقعي يوتيوب وتويتر، وخلصت إلى وجود انتهاك للحق في حرية الإعلام والتعبير[١٥].

٢٣- ولما كان بإمكان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تسهم إسهاماً كبيراً في الحفاظ على الحيز المتاح للمجتمع المدني، فلا بد من ضمان إطارها التنظيمي بموجب قوانين تمتثل امتثالاً تاماً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) بغية كفالة استقلالها وأدائها الفعال[١٦]. وفي أستراليا[١٧] وهولندا[١٨]، على سبيل المثال، أنشئت أيضاً مؤسسات لتعزيز وحماية حقوق فئات محددة، مثل أمين المظالم المعني بالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات الأصلية، بالإضافة إلى هيئات رصد مناهضة التمييز، يعمل جميعها على نحو وثيق مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٢٤- ويمكن أيضاً أن تنص الأحكام الدستورية صراحة على ضمان أسبقية القانون الدولي على القانون الوطني وحق الأفراد والجمعيات في اللجوء إلى الهيئات والآليات والمحاكم الدولية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تنص تلك الأحكام على تنفيذ قرارات الهيئات الدولية.

٢٥- ويمكن أن يكون الوصول إلى بعض الآليات الإقليمية، بما في ذلك المحاكم، وسيلة فعالة لالتماس العدالة عندما يكون القضاء الوطني هشاً أو غير مستقل. وتختلف طرائق تعاون المجتمع المدني مع هذه الآليات. فقد ذكرت حكومة السلفادور[١٩]، وغيرها، أن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تتيحان للأفراد ومجموعات المجتمع المدني الراغبين في رفع دعاوى وعرائض إليهما للنظر فيها وصولاً سهلاً ومباشراً، بينما أشارت بوركينا فاسو[٢٠] إلى عمل المجتمع المدني مع المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

---

(١٤) البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(١٥) مبادرة الحيز المدني.

(١٦) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أذربيجان وغواتيمالا والنمسا وبلدان أخرى.

(١٧) البعثة الدائمة لأستراليا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(١٨) البعثة الدائمة لهولندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(١٩) البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٢٠) البعثة الدائمة لبوركينا فاسو لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

باء- البيئة العامة والسياسية المواتية

٢٦- لا شك في أن ضمان الحريات العامة بموجب القانون وتأييدها في المؤسسات دعامة لتهيئة بيئة مواتية للمجتمع المدني للعمل بحرية واستقلالية. ولكن لا بد من إكمال ذلك بثقافة سياسية تعترف بقيمة المجتمع المدني وتشجع على مشاركته. وسعياً لتحقيق الغاية ١٧-١٧ من أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن تشجع الدول وتعزز الشراكات العامة والشراكات بين القطاع العام والخاص وشراكات المجتمع المدني بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

٢٧- وتبعث رسائل الشخصيات الرفيعة المستوى والجوائز والألقاب الشرفية إشارات هامة إلى عامة الناس بشأن قيمة مساهمات المجتمع المدني، مثلها في ذلك مثل الاحتفالات التذكارية السنوية كاليوم الدولي للديمقراطية أو يوم حقوق الإنسان، وغير ذلك من المناسبات العديدة.

٢٨- وينطوي تغيير المصطلحات على إشارة قوية، على غرار مجلس أوروبا الذي اعترف بمساهمة المجتمع المدني بتغيير صفة المنظمات غير الحكومية الدولية من مركز استشاري إلى مركز المشارك.

٢٩- ويؤدي تعزيز ثقافة العمل التطوعي بتمكين الطلاب من العمل مع منظمات المجتمع المدني، كما هو حال منظمات حقوق الإنسان في هنغاريا، إلى زيادة اهتمام الشباب بعمل المجتمع المدني[٢١]. وبالمثل فإن المبادرات التي تتيحها أوساط الأعمال، بما في ذلك مكاتب المحاماة والشبكات القانونية، والمشاريع التطوعية أو العمل لجزء من السنة مع المجتمع المدني، تدعم تهيئة بيئة مواتية لأنشطة المجتمع المدني.

٣٠- وتتيح الدول التي أبقت على الخدمة العسكرية الإجبارية في كثير من الأحيان خدمة بديلة، تشمل العمل لفائدة إحدى منظمات المجتمع المدني، مما يدل على أن العمل من أجل المجتمع المدني سبيل صالح بالدرجة نفسها ليخدم المواطنون بلدهم.

٣١- وينبغي أن تكون مواجهة التهديدات والهجمات التي تستهدف الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني جزءاً من بناء ثقافة متسامحة. فعلى سبيل المثال، اعترفت حكومة غواتيمالا[٢٢] بالاحتياجات الخاصة لتوفير الحماية وأنشأت وحدات لتحليل الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان تتألف من موظفين من وزارة الداخلية ومكتب المدعي العام واللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني، لإتاحة حيز آمن للنقاش واستكشاف خيارات فعالة للوقاية والحماية.

(٢١) مبادرة الحيز المدني.

(٢٢) البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. انظر أيضاً تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن أنشطة مكتب المفوضية في غواتيمالا (A/HRC/28/3/Add.1 وAdd.1/Corr.2).

٣٢- إن استخدام عبارات الازدراء لنزع الشرعية عن الفاعلين في المجتمع المدني، مثل وصفهم بأنهم "عملاء للأجانب" أو "خونة" أو "غير وطنيين" في القوانين أو في وسائط الإعلام التي تدعمها الدولة، يهدف عموماً إلى ردع الانتقادات وتثبيط حرية التعبير وزيادة نظرة الناس السلبية إلى الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني وصرف الانتباه عن القضايا المطروحة. ويقع على الدول التزام بحماية الأشخاص من أي أعمال يقوم بها أفراد بصفتهم الشخصية أو كيانات خاصة من شأنها أن تعيق التمتع بحرية الرأي والتعبير(٢٣).

٣٣- ووقّع مجلس أوروبا مذكرة تفاهم مع عدد من المنظمات غير الحكومية والشبكات الدولية المعنية بحرية الصحافة، وأطلق منتدى شبكياً لتعزيز حماية الصحافة وسلامة الصحفيين. وتُبذل جهود في إطار آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتوسيع الحيز المتاح للمجتمع المدني وتوفير بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني داخل مباني الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يزال الفاعلون في المجتمع المدني عرضة لأعمال الانتقام والترهيب بسبب تعاونهم مع الأمم المتحدة، كما هو مبيَّن في تقرير الأمين العام عن الأعمال الانتقامية (A/HRC/30/29) ومثلما أشار إليه المفوض السامي في خطابه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثلاثين. وقد وضعت آليات عديدة لحقوق الإنسان نظمها الخاصة، أو عينت مقررين، لمعالجة حالات الانتقام، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان للتصدي لأعمال الترهيب أو الانتقام ("مبادئ سان خوسيه التوجيهية").

جيم- الحصول على المعلومات

٣٤- يكتسي الحصول على المعلومات، الذي يشكل جزءاً من حرية التعبير، أهمية خاصة لمنظمات المجتمع المدني في الاضطلاع بعملها بفعالية. ويحتاج الناس إلى الوصول إلى مصادر متنوعة من المعلومات ليطلعوا على القضايا التي تؤثر في حياتهم، ويعبروا عن انشغالاتهم، ويشاركوا مشاركة بناءة، ويساهموا في إيجاد الحلول(٢٤). وتشير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في فنلندا إلى أن التشريع الفنلندي يشجع على الشفافية باعتبار المعلومات ملكاً عاماً، ما لم ينص قانون محدد على عكس ذلك.

٣٥- وينص دستور جنوب أفريقيا على أن لكل شخص الحق في الحصول على أي معلومات تكون بحوزة الدولة وأي معلومات تكون بحوزة شخص آخر ولا بد منها لممارسة أي حقوق أو حمايتها. وترِد الصيغة نفسها في قانون الحق في الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٣ في سيراليون. وفي البرازيل، أشير إلى مثالين جيدين هما التشريع الذي ينص على عدم جواز كتمان المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وقرار إتاحة المحفوظات السابقة للدولة للعموم(٢٥).

(٢٣) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٤، الفقرة ٤٧؛ ورابطة برومو - ليكس.

(٢٤) منظمة أصدقاء الأجانب في توغو.

(٢٥) مبادرة الحيز المدني.

٣٦- ويؤدي اعتماد البث الشبكي ومشاركة المنظمات غير الحكومية عن بعد عن طريق رسائل الفيديو في دورات مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات إلى زيادة شفافية الآليات الدولية لحقوق الإنسان وزيادة فهمها، ويسمح للمنظمات غير الحكومية بالحصول على معلومات هامة من مصادر مباشرة. ويمكن أن تعزز الاجتماعات التي تُعقد بين المسؤولين وممثلي المجتمع المدني بعد هذه المناسبات المتابعة الفعالة للملاحظات وتثري عمليات تنفيذ التوصيات.

دال- المشاركة في وضع السياسات والتخطيط وصنع القرار

٣٧- ارتبط شعار "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا" عادة بحركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال عملية صياغة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فإمكانية تحقيق نتائج إنمائية مستدامة تزداد كلما كانت عملية اتخاذ القرار المرتبطة بها شفافة وكلما أخذ صناع القرار بعين الاعتبار آراء ومعلومات متنوعة. ويؤدي إشراك مختلف الأطراف الفاعلة إلى تمثيل أشمل للسكان ويثري العملية ونتائجها على حد السواء.

١- فوائد التعاون المتبادلة

٣٨- تدل مختلف مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين (مثل تحالفات الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كالمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأعمال، التي تشمل في بعض الأحيان الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية) على فوائد التعاون المتبادلة بتجميع الخبرات وفسح المجال للحوار وتقديم الدعم المالي للبحث عن حلول مستدامة للقضايا الرئيسية[٢٦].

٣٩- وفي تونس، أدت جهود مشتركة بذلتها الحكومة وقطاع الأعمال والنقابات والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان إلى وضع نُهج جديدة لمكافحة الإرهاب وبناء مجتمع سلمي والحفاظ عليه يقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان (انظر A/HRC/27/33، الفقرات ٣٢-٣٥). ووفقاً لحكومة كوبا، تُجرى حالياً مشاورات بشأن مجموعة واسعة من القضايا يشارك فيها المواطنون كافة للمساعدة في حل أكثر مشاكل البلد إلحاحاً، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية المعقدة وارتفاع الأسعار[٢٧].

٤٠- وغالباً ما تعتمد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، على وجه الخصوص، على خبرات المجتمع المدني والخدمات التي يقدمها. ويمكن أن تسند الدولة الخدمات الإنسانية إلى المجتمع المدني وتبادر إلى إشراكه في عمليات وضع دستور جديد وقوانين تنظم مؤسسات الدولة والانتخابات، وكذلك في حل المشاكل والتخطيط للمستقبل[٢٨].

(٢٦) United Nations Working Group on Business and Human Rights, *Guidance on National Action Plans on Business and Human Rights*, version 2.0 (Geneva, 2015).

(٢٧) البعثة الدائمة لكوبا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٢٨) البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٤١- وقد وُضعت خطة لإقامة شراكة بين الدولة والمجتمع المدني تشمل السلفادور[٢٩] وغواتيمالا وهندوراس من أجل تحسين حياة صغار الأطفال ومعالجة المشاكل الإنسانية والاجتماعية المرتبطة بالأطفال المهاجرين إلى الولايات المتحدة غير المصحوبين بذويهم.

٤٢- وقد أدت المشاورات بين الدولة والمجتمع المدني فيما يتعلق بوضع السياسات الخاصة بقطاعات محددة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى تصميم وتنفيذ خطط مشتركة للنهوض بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الشأن العام وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مثلما هو الحال في ليتوانيا. وفي إكوادور، أدت الاجتماعات المعقودة مع فئات المجتمع المدني وأسر المفقودين إلى وضع توصيات سياساتية إيجابية، في الوقت الذي أسفرت فيه المشاورات مع المجموعات التي تمثل الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي عن التزام بالعمل معاً لمكافحة التمييز[٣٠].

٤٣- ويُبرز دور المجتمع المدني في النهوض بالرعاية الاجتماعية أو الاضطلاع بعمل في سياق الطوارئ الإنسانية أو غيرها أو الوصول إلى المجتمعات النائية، في ظروف محفوفة بالمخاطر أحياناً، أهمية العمل مع الحكومة على تصميم المشاريع وتخطيطها، مثلما أبلغت عنه حكومة قطر[٣١]. ولذلك عزز تعاون جميع الأطراف المعنية، في غرب أفريقيا، بما في ذلك المجتمع المدني، جهود القضاء على إيبولا[٣٢]. إيبولا[٣٢]. ويسهم إشراك المنظمات منذ البداية باعتبارها شريكاً للوزارات في وضع الاستراتيجيات وآليات التنفيذ واستعراض المشاريع وتصميمها وتحديد تكلفتها في زيادة الفعالية والأهمية.

٤٤- ويعمل الفاعلون في المجتمع المدني باستمرار على تهيئة حيز لأنفسهم، فيتجاوزون خطوط الانقسام الوطنية والإقليمية ويوحدون مجتمعات الشتات وينظمون مشاورات دولية وإقليمية لمعالجة الشواغل المشتركة[٣٣]، وينشئون شبكات وائتلافات لتنظيم أحداث أو أنشطة محددة[٣٤]. ففي كولومبيا، مثلاً، تضافرت جهود عشرات الأسر، بدعم من لجنة العدالة والسلام المشتركة بين الكنائس والمنظمة الدولية لكتائب السلام، من أجل إتاحة حيز إنساني للمجتمع المحلي في بيئة عنيفة للغاية، والعمل على حماية المدنيين بمنع دخول الجماعات المسلحة غير القانونية[٣٥]. وتؤدي رسائل الجماعات الدينية والزعماء الدينيين دوراً مؤثراً داخل المجتمع المحلي المعني، إذ تشجع على التسامح وتحذر من التحريض على الكراهية والعنف وتعالج قضايا مثل العنف المنزلي. ويساهم زعماء مختلف الأديان، باتحادهم في تقديم الدعم لمساعدة اللاجئين والمهاجرين، في فسح المجال للحوار[٣٦].

(٢٩) البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٣٠) أمين المظالم في إكوادور.

(٣١) البعثة الدائمة لقطر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٣٢) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

(٣٣) الشبكة الآسيوية من أجل الديمقراطية.

(٣٤) حركة حقوق المرأة في فيجي.

(٣٥) منظمة كتائب السلام.

(٣٦) أشخاص ضد التعذيب الذي ترتكبه جهات من غير الدول.

٤٥- ويمكن أن تهيئ المؤسسات الأكاديمية بيئة آمنة تسمح بالتعبير عن آراء متنوعة والاعتراض عليها، كما أنها تلائم جيداً إقامة شراكات مع المجتمع المدني تشجع على الإبداع، بالجمع بين النظرية والممارسة[٣٧]. وبالمثل، يساهم الفنانون في كثير من الأحيان في النشاط الاجتماعي (انظر A/HRC/27/33، الفقرتين ٢٨-٢٩). ويمكن أن يشكل التعبير الفني الحر أداة للتواصل عبر الحدود، والاستفزاز، والاعتراض على الأفكار والآراء المسبقة، وفضح الظلم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الفساد، وتعزيز مصالح المجتمع وزيادة تعاون أفراده.

٢- العمليات التشاورية

٤٦- أدت مشاورات الدول الرسمية وغير الرسمية مع المجتمع المدني إلى زيادة التفاهم وبناء الثقة وتعزيز إمكانيات التعاون[٣٨]. وتتجسد الممارسات السليمة فيما يتعلق بالعمليات التشاركية في العديد من تقارير الأمم المتحدة، بما في ذلك التقارير التي تتناول المشاركة في الشأن العام (A/HRC/30/26)، والحق في مشاركة من يعيشون في فقر مدقع (A/HRC/23/36). ولكي تكون المشاورات والمناقشات هادفة، لا بد من إمكانية التنبؤ بنتائج العمليات واتباع نهج شامل للجميع وتنوع وسائل الاتصال، فضلاً عن وضع أطر زمنية واقعية. ويسهم توفير الوثائق بلغات الأقليات، على سبيل المثال، وفي صيغ تكون في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة، في تعزيز الشمولية وتيسير المشاركة.

٤٧- وفي السلفادور، تعمل الآليات المؤسسية على تيسير المشاورات من أجل زيادة التنوع والمشاركة. ومن بين هذه الآليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للرئيس، وهو منبر لمشاركة واسعة النطاق تشمل الأشخاص الذين جرت العادة على استبعادهم أو تهميشهم.

٤٨- ويعقد المجلس التنسيقي لحكومة كازاخستان اجتماعين سنوياً بشأن التفاعل مع المنظمات غير الحكومية، بحضور ممثليها والمسؤولين الحكوميين المعنيين. ويصدر المجلس تعليمات لتنفيذ القرارات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية التي تُناقَش خلال جلساته[٣٩].

٤٩- ووفقاً للحكومة، تشمل الخطوات المتخذة في الاتحاد الروسي لتنظيم وتسهيل تحاور منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة تشكيل مجلس من الخبراء المستقلين تحت سلطة الرئيس لإسداء المشورة بشأن حقوق الإنسان واقتراح التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة المواطنين في الشأن العام، فضلاً عن لجنة حكومية لتنسيق أنشطة "الحكومة المنفتحة" وتيسير التحاور بين السلطة التنفيذية والمجتمع المدني[٤٠].

(٣٧) مؤسسة سبل العيش الكريم.

(٣٨) البعثة الدائمة لسويسرا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٣٩) البعثة الدائمة لكازاخستان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٤٠) البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٥٠- وتتيح المؤسسات والآليات والاجتماعات الإقليمية فرصاً لا تقدر بثمن لإشراك منظمات المجتمع المدني، وخاصة عندما يكون الحيز المتاح على الصعيد الوطني مقيداً. ويمكن أن تساعد الاجتماعات الإقليمية الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني التي تواجه تحديات مماثلة على التعاون، وأن تقدم الدعم للمجتمع المدني في البلدان التي تمر بأزمات، من أجل تهييئ بيئة آمنة للتعبير عن التضامن وتبادل الأفكار حول سبل المضي قدماً[٤١].

٥١- وتمكّن منابر المشاركة الإلكترونية المتعددة وخدمات وسائط التواصل الاجتماعي الناس عامة من إجراء مناقشات تهمهم أو المشاركة فيها[٤٢]. ووفقاً للحكومة، تُتاح هذه الخدمات في البحرين للشباب على وجه الخصوص[٤٣]. وفي فنلندا، جُرِّب مشروع مبتكر للتشجيع على التشاور ومعالجة ضعف مستويات المشاركة في الحياة السياسية التقليدية. وشمل ذلك تشكيل مجلس للمواطنين يُختار أعضاؤه عشوائياً ويضطلعون بعملهم على الإنترنت أساساً ويعقدون اجتماعات تكميلية[٤٤].

٥٢- ويمكن تيسير المشاورات على المستوى البلدي بمواد توضَع على المستوى المركزي وتُكيَّف لاستخدامها محلياً، بالإضافة إلى تقديم المساعدة للمجالس المحلية بشأن العمل مع المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام، والدعم التقني لإنشاء مواقع شبكية محلية. وتساعد مجالس الأطفال على المستوى البلدي الأطفال على المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن القضايا التي تؤثر فيهم، وعلى زيادة فهمهم للعمليات السياسية[٤٥].

٥٣- أما فيما يتعلق بآليات الأمم المتحدة الأخرى، فلا يمكن تصور عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان فضلاً عن عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بدون إسهام المجتمع المدني، مما يضفي مزيداً من الأهمية والمصداقية على الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة من مداولات الخبراء. وقد اتخذت بعض الدول خطوة إيجابية تتمثل في التشاور مع المجتمع المدني في صياغة تقاريرها المقدمة إلى الآليات، بالإضافة إلى تشجيع تقارير المجتمع المدني المستقلة.

٥٤- وثبت عموماً أن الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتطلب التشاور في إعداد تقارير الدول ويشجع المجتمع المدني على تقديم إسهامات عامة، مفيد في تعزيز الحوار بين مؤسسات الدولة ومختلف قطاعات المجتمع المدني. ويكتسي الحفاظ على هذا الحوار قيمة أكبر لا سيما لتنفيذ التوصيات ورصد التقدم المحرز.

---

(٤١) الشبكة الآسيوية من أجل الديمقراطية.

(٤٢) البعثة الدائمة لفنلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٤٣) البعثة الدائمة للبحرين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٤٤) مركز حقوق الإنسان، فنلندا.

(٤٥) منظمة إنقاذ الطفولة.

٥٥- وتعمل المكاتب الميدانية للمفوضية، في العديد من البلدان، على استضافة أو تسهيل مجموعة واسعة من الشراكات فضلاً عن مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين. وتشمل تلك الشراكات والمبادرات منبراً وطنياً للحوار بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في ملاوي وفرقة عمل مواضيعية في أوروغواي تضم الحكومة والمجتمع المدني لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيرها من التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

٥٦- وتؤدي المفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة العاملة على المستويين القطري والإقليمي دوراً تنظيمياً، إذ تتيح بيئة آمنة ومحايدة للفاعلين في المجتمع المدني للنقاش، وتدعم المساعي لإنشاء شبكات ذات اهتمام مشترك[٤٦]، وتيسر الحوار بين المسؤولين الحكوميين والفاعلين في المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعترافاً منه بالدور الحاسم للمجتمع المدني في ضمان التقدم في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على تقديم المساعدة لفسح المجال عالمياً وإقليمياً وقطرياً للحوار مع النظراء الحكوميين بشأن سبل تحسين البيئة السياساتية والقانونية للحد من انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية[٤٧].

٥٧- ورغم العديد من الفرص المتاحة للمجتمع المدني في منتديات الأمم المتحدة، قد تبدو مختلف الآليات والطرائق والشروط مربكة للمنظمات الصغيرة أو الشبكات العاملة على الإنترنت أو تدفعها إلى النفور منها. فعلى وجه الخصوص، يُعتبر شرط الحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة في معظم الاجتماعات الحكومية الدولية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، عائقاً أمام المشاركة في أعمال الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أدى تأجيل النظر في عدد كبير من طلبات المنظمات غير الحكومية للحصول على مركز استشاري، لسنوات أحياناً[٤٨]، ولأسباب تعسفية وفقاً للتقارير، إلى حرمان المناقشات الدولية من مساهمات هامة من المجتمع المدني[٤٩].

٣- صياغة التشريعات ومراجعتها

٥٨- تُنشر مشاريع القوانين في ليتوانيا[٥٠] على الإنترنت للتعليق عليها وإبداء الآراء بشأنها. وفي فنلندا، تستغرق العمليات التشاورية بشأن مشاريع القوانين ستة أسابيع على الأقل يوضع في أعقابها موجز بعملية التشاور والتعليقات الواردة عليها، ثم يُعرض على الهيئة التشريعية مع مشروع القانون. ويمكن للمواطنين أيضاً أن يقترحوا، بدعم من ٠٠٠ ٥٠ منتخِب مسجل، تغييرات على القوانين

(٤٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(٤٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٤٨) الشبكة الدولية للتضامن مع المهمشين من فئة "داليت".

(٤٩) كانت هذه التحديات وغيرها موضوع مشاورات أجراها مكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. انظر "The United Nations and civil society - 70 years working together: how do we make a difference from Geneva?"، تقرير موجز، حزيران/يونيه ٢٠١٥.

(٥٠) البعثة الدائمة لليتوانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

وإلغائها أو اعتماد قوانين جديدة. وهكذا تمكنت حملة بقيادة المجتمع المدني لتقنين زواج المثليين في فنلندا من حشد الدعم الشعبي الكافي، وأسفرت عن موافقة برلمانية في عام ٢٠١٤. ويمكن أن يتيح إنشاء لجان برلمانية مشتركة معنية بحقوق الإنسان تضم ممثلين من المجتمع المدني، كما هو الحال في أستراليا، محفلاً مباشراً للمجتمع المدني للعمل مع البرلمانات في مجال الشؤون التشريعية[٥١].

٥٩- ويمكن أن تسهم التدابير الاستباقية لإشراك المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمليات الصياغة في كشف الثغرات والمعلومات الناقصة. وفي النمسا، بادرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى العمل مع منظمات المجتمع المدني لصياغة القانون الخاص بتنفيذ البلد إجراءات التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[٥٢].

٦٠- ويمكن أن تؤدي الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان أيضاً دوراً حاسماً في تحسين العمليات والنصوص التشريعية. فقد عملت المقررة الخاصة المعنية بحرية التعبير والحصول على المعلومات، التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، على تعزيز التشريع المتعلق بحرية الحصول على المعلومات، بإجراء مشاورات واسعة مع الحكومات والمجتمع المدني قبل صياغة قانون نموذجي، اعتمدته عدة دول أفريقية في نهاية المطاف[٥٣]. وبوجه أعم، تقدم العديد من الآليات إرشادات مفيدة لضمان امتثال التشريع، في كثير من المجالات، للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قدم المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب توصيات لضمان أن تعالج القوانين المتعلقة بالأمن الوطني ومكافحة الإرهاب وغسل الأموال والتحريض على الكراهية المخاوف المشروعة دون التعدي على حقوق الإنسان وأنشطة المجتمع المدني (انظر مثلاً A/HRC/16/51). وتساعد مشاركة الخبراء من المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأكاديميين بنشاط في عمليات صياغة التشريعات ومراجعتها على ضمان حماية الحريات العامة[٥٤].

٤- رصد السياسات واستعراضها

٦١- يكتسي رصد السياسات المستمر أهمية حاسمة لتقييم أداء النظم والعمليات وتكييفها حسب الحاجة. ومن المهم أن تكون عمليات التشاور والرصد واسعة النطاق ولا تقتصر على الشركاء المعتادين. ويمكن أن يؤدي دمج منظمات المجتمع المدني الجديدة أو الشبكات الشعبية،

(٥١) البعثة الدائمة لأستراليا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(٥٢) ديوان المظالم في النمسا.

(٥٣) مبادرة الحيز المدني. انظر أيضاً www.achpr.org/instruments/access-information.

(٥٤) مبادرة الحيز المدني.

سواء أكانت أم لم تكن مسجلة رسمياً، إلى تنشيط تلك العمليات[٥٥]. ويلزم توخي اليقظة في الترتيبات المبرمة بين الدولة والمجتمع المدني للحفاظ على استقلاليته.

٦٢- وفي بعض الحالات، تُنشأ هيئات تضم أفراداً من المجتمعات المستفيدة لاستعراض أداء الحكومة في تنفيذ المشاريع. ففي السلفادور، مثلاً، أُنشئت لجان إشراف تتألف من مواطنين، وتلقت التدريب من معهد التنمية البلدية، لرصد تنفيذ المشاريع وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال. وأعدت حكومة فنلندا تقريراً وطنياً يستعرض الممارسات السابقة بهدف تعزيز تنفيذ سياسات الديمقراطية في المستقبل[٥٦].

٦٣- ويمكن أن تساعد الهيئات التنظيمية المستقلة لوسائط الإعلام في ضمان التعددية والاستقلالية والحماية من التحريض على الكراهية وغير ذلك من الانتهاكات. وينطبق ذلك على الهيئة التنظيمية المستقلة لوسائط الإعلام في تونس، وهي الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التي أنشئت بموجب الدستور ويستند عملها إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٤، أنشئت في تونس شبكة من المجتمع المدني لرصد التحريض على الكراهية في وسائط الإعلام الإقليمية، وذلك بدعم من المفوضية وفقاً لخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف (انظر A/HRC/22/17/Add.4).

هاء- توفير الدعم والموارد لمنظمات المجتمع المدني على المدى الطويل[٥٧]

٦٤- يمكن أن تهيئ الدول بيئة مواتية للنشاط المدني وتحافظ عليها بالاستثمار في تطوير المجتمع المدني، واتخاذ تدابير لبناء القدرة على المشاركة، ولا سيما لدى الأصوات المهمشة، وتسهيل الوصول إلى مختلف مصادر التمويل والتكنولوجيا. ويساهم تمكين المجتمع المدني وتعزيز قدراته في تهيئة بيئة وقائية (A/HRC/31/55).

١- التثقيف والتوعية والتدريب

التثقيف بحقوق الإنسان

٦٥- يساهم تزويد الأطفال والشباب بالمعلومات والمهارات اللازمة للمشاركة في الحياة العامة في نمو الحيز المتاح للمجتمع المدني.

---

(٥٥) اللجنة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إيطاليا؛ واتحاد حقوق الإنسان، اسكتلندا.

(٥٦) مركز حقوق الإنسان، فنلندا.

(٥٧) انظر الإشارات إلى مسألة التمكين في تقرير المفوضية بشأن تعزيز وحماية وإعمال الحق في المشاركة في الشأن العام في سياق قانون حقوق الإنسان القائم: الممارسات الفضلى والخبرات والتحديات وسبل التغلب على التحديات (A/HRC/30/26) وتقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان الذي يركز على مشاركة من يعيشون في فقر (A/HRC/23/36).

٦٦- وتضع برامجَ وموارد التثقيف بحقوق الإنسان الدولُ والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفئات المجتمع المدني، في إطار شراكة في كثير من الأحيان. وتتحقق الاستفادة القصوى عندما يتلقى المعلمون التدريب المستمر في مجالي التربية المدنية والتثقيف على حقوق الإنسان وعندما تُستكمل المناهج الموضوعية بثقافة مدرسية تشجع على التسامح وتُقدّر قيمة التنوع.

٦٧- ونظراً إلى تجاوب الأطفال الصغار جداً، ينبغي أن يبدأ الاستثمار في التربية المدنية في المدارس الابتدائية، وأن تدعمه البيئة المنزلية. وفي فنلندا، شملت التدابير الرامية إلى تشجيع الشباب على زيادة الانخراط في الشؤون المجتمعية تعزيز التثقيف بالديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان وإطلاق شهادة دراسية عليا بشأن موضوع المجتمع المدني.

٦٨- ويمكن أن تشجع حملات التوعية المشتركة بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني على المشاركة أو العمل السياسيين لمكافحة العنصرية وغيرها من أشكال التمييز. ومن الأمثلة على ذلك حملة مكافحة العنصرية في أستراليا. ويمكن أن تؤدي الحملات الإبداعية التي تستخدم وسائط الإعلام المختلفة، وتؤيدها قطاعات متعددة في المجتمع، بمن فيها الشخصيات المعروفة، إلى تغيير سلوك الناس ومكافحة الوصم وتهيئة بيئة يشعر فيها الناس بأن بإمكانهم الجهر بآرائهم دون خوف.

بناء القدرات

٦٩- عملت عدة بلدان تشمل الجمهورية التشيكية وكرواتيا وليتوانيا، إدراكاً منها لقيمة مجتمع مدني حر وديناميي، على إعطاء الأولوية للاستثمار في تنميته وتأهيله على المستوى الفني. ومن الأمثلة على التدريب المقدم إلى المجتمع المدني البرامج المتخصصة في بوركينا فاسو، وتدريب أفراد الجماعات التي تعاني من التمييز، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة[٥٨]، على المشاركة في الشأن العام، وضم الفاعلين في المجتمع المدني إلى الوفود الحكومية المبعوثة إلى المنتديات الدولية لاطلاعهم على الاجتماعات الدولية وشحذ مهاراتهم في مجالي الدعوة والتفاوض. وتقدم مكاتب المفوضية الميدانية أيضاً التدريب في مجال حقوق الإنسان للمجتمع المدني.

٧٠- وفي كرواتيا، يسهم التدريب في توعية الموظفين العموميين العاملين على الصعيدين الوطني والمحلي بأهمية التعاون مع المجتمع المدني. وغالباً ما توضع البرامج التدريبية الخاصة بالموظفين العموميين وتُعرض في إطار شراكة مع ممثلي المجتمع المدني من مختلف القطاعات، وتقترن أحياناً بالتدريب على المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن المهم للغاية تمكين النساء والفتيات من خلال برامج لتعزيز مهاراتهن. ويتيح البرنامج الرئاسي 'مدينة المرأة' (Ciudad Mujer)، الذي تشرف عليه وزارة الإدماج الاجتماعي في السلفادور، بيئة آمنة وداعمة يمكن أن تحصل فيها المرأة على المشورة بشأن حقوق الإنسان والتدريب في مجال الأعمال التجارية والدعم التقني.

(٥٨) التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة.

٧١- وتقدم المكاتب الميدانية للمفوضية المعلومات والمشورة لفئات المجتمع المدني، وتنظم دورات تدريبية وحلقات دراسية لتعزيز عملها المتعلق بالدعوة في مجال حقوق الإنسان وتسهيل عملها مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[٥٩].

٢- التمويل

٧٢- إن القدرة على التنبؤ بالتمويل اللازم أساسية لتمكين منظمات المجتمع المدني من العمل بفعالية واستقلالية، والاضطلاع بعمليات التخطيط الطويل الأجل والتكيف مع الحالات المتغيرة[٦٠]. ومثلما أشار إليه المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، يشمل الحق في حرية تكوين الجمعيات إمكانية التماس وتلقي واستخدام الموارد - البشرية والمادية والمالية - من مصادر محلية وأجنبية ودولية (انظر A/HRC/23/39، الفقرة ٨).

٧٣- وتشمل خطوات تحفيز الاستقلال المالي لمنظمات المجتمع المدني الإعفاء الضريبي وتبسيط الشروط الضريبية، كما هو الحال في كرواتيا؛ وتقليل وتبسيط التقارير المالية وعمليات مراجعة الحسابات؛ وخفض أسعار الفائدة المصرفية وتكاليف التحويلات[٦١]، وتقديم حوافز ضريبية لقطاع الأعمال التجارية والجهات المانحة الأخرى، كما هو الحال في الجمهورية التشيكية.

٧٤- ويمكن توجيه التمويل لأنشطة المجتمع المدني عن طريق عمليات مفتوحة وشفافة انطلاقاً من ألعاب اليانصيب الحكومية أو الخاصة وغيرها من ألعاب الحظ، كما هو الحال في السويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وهولندا؛ ومن المؤسسات[٦٢]؛ أو من خلال بنود مخصصة في الميزانية في الوزارات المعنية، كما هو الحال في بوركينا فاسو. وتكتسي مرونة الجهات المانحة أهمية لضمان توافر الأموال لفئات المجتمع المدني الشريكة منذ فترة طويلة ولإتاحة الفرص للمجموعات غير الرسمية والجهات الفاعلة غير التقليدية[٦٣]. وأنشأت حكومة اليابان نظاماً لمنح الشخصية القانونية للمنظمات التي تضطلع بأنشطة محددة غير ربحية لتعزيز وضع برامج العمل الاجتماعي مجاناً للمواطنين، فضلاً عن نظام لاعتماد شركات محددة لا تستهدف الربح وتساعد في تعزيز المصلحة العامة من خلال أنشطة تجارية مناسبة وبهياكل إدارية عادلة[٦٤].

---

(٥٩) المفوضية، *الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة: دليل عملي للمجتمع المدني* (جنيف، بدون تاريخ).

(٦٠) منظمة الحوار المفتوح، بروكسيل؛ والشبكة الأوروبية للمؤسسات السياسية.

(٦١) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(٦٢) مبادرة الحيز المدني.

(٦٣) بيت الحرية.

(٦٤) البعثة الدائمة لليابان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٧٥- وعندما لا تُفرض أي قيود على المؤسسات الحكومية أو شركات الأعمال التجارية فيما يتعلق بتلقي الأموال الأجنبية، ينبغي أن ينطبق الشيء نفسه على منظمات المجتمع المدني. ويجوز أن ينص القانون على شروط لمراجعة الحسابات التي تضطلع بها هيئة مستقلة[٦٥]. وينبغي أن تكون أي قيود على حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل مفروضة بموجب القانون وأن تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي ومتناسبة مع المصلحة الواجب حمايتها وتُطبَّق على أساس كل حالة على حدة. وعندما توجد مخاوف بشأن الأمن الوطني أو الإرهاب أو غسل الأموال أو مسائل خطيرة مماثلة، ينبغي أن تجري هيئة مستقلة تقييماً في هذا الصدد.

٧٦- وتضع جميع هيئات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها تقريباً مخصصات لتقديم منح وأموال لدعم المجتمع المدني، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية[٦٦].

٣- الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والربط الإلكتروني

٧٧- لا بد من توفير الإنترنت مجاناً وعلى نحو مفتوح وآمن للوصول إلى مصادر متنوعة من البيانات وتحليلها، وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة وتعبئة الناس للمطالبة بالعدالة والمساواة والمساءلة وزيادة احترام حقوق الإنسان (انظر A/HRC/17/27، الفقرة ٢). وما فتئ تبادل المعلومات والنشاط على الإنترنت يحدثان دائرة دينامية في حملة التغيير، ولا سيما بين الشباب الذين غالباً ما يكونون رواداً لهذه المبادرات. وقد أدت الرسائل الواضحة والإجراءات البسيطة إلى انتشار الوعي على نطاق واسع وإجراء مناقشات مفتوحة وتجاوز قدرة الحملات الحدود الوطنية.

٧٨- وتستخدم الدول الاتصال الشبكي ووسائط التواصل الاجتماعي استخداماً متزايداً للتواصل مع الشباب والشرائح الأخرى التي قد يكون تمثيلها ناقصاً في الأشكال التقليدية من الحوار والتنظيم السياسيين.

٧٩- وقد هيأ العديد من الفاعلين في المجتمع المدني حيزاً شبكياً خاصاً بهم، وذهبوا أحياناً إلى إنشاء هياكل رسمية لإقامة الشبكات. ويسهم التواصل عبر الإنترنت لوضع الاستراتيجيات أو التعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة أو تبادل الخبرات أو إظهار التضامن في توسيع الحيز المتاح وتقليص نطاق العزلة أو التهميش، مثلما حدث مع المدافعين عن البيئة والحقوق المتعلقة بالأراضي أو الناشطين المعنيين بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، العاملين في بيئات خطيرة وغير آمنة[٦٧].

(٦٥) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(٦٦) المفوضية، *الصناديق والمنح وبرامج الزمالة لحقوق الإنسان: دليل عملي للمجتمع المدني* (جنيف، بدون تاريخ).

(٦٧) رابطة الاتصالات التقدمية.

٨٠- ويساعد توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسكان المجتمعات النائية أو الريفية، الذين يُحتمل أن يكونوا أكثر حرماناً من الوصول إليها مقارنة بسكان المناطق الحضرية، في سد فجوة التكنولوجيا (انظر A/HRC/27/33، الفقرة ٢٢). وقد استفادت مجتمعات الشعوب الأصلية واللاجئون والمهاجرون والمشردون داخلياً من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجاناً أو بتكلفة ضئيلة لمساعدتهم في الحصول على المعلومات وتيسير مشاركتهم في الحياة العامة وعمليات صنع القرارات التي تعنيهم.

٨١- وتشكل الخصوصية وإخفاء الهوية والتشفير والأمن الرقمي شواغل هامة لمستخدمي الإنترنت (A/HRC/29/32). ويجب إدماج مبادئ حقوق الإنسان إدماجاً تاماً في مبادرات المراقبة لتجنب المراقبة الجماعية أو انتهاك تدابير المراقبة "المستهدفة" وقرصنة حسابات البريد الإلكتروني الشخصية وقرصنة المواقع الشبكية أو تجميدها أو إغلاقها.

ثالثاً- الاستنتاجات

٨٢- إن ممارسة الحريات العامة، التي هي جوهر النشاط المدني، من أهم سياسات الاستثمار لتحقيق الازدهار والاستقرار والسلام. وكما أشار إليه الأمين العام في بيانه الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، فإن التقدم والمشاركة المدنية مترابطان؛ والوطن الذي تسوده الثقة يمنح المواطنين فرصة التعبير عن آرائهم وأداء دور في تنمية بلدهم. ولا تملك الحكومات بمفردها جميع الأجوبة، ومن مصلحتها تفكيك الحواجز التي تحول دون ممارسة الحريات العامة لتسهيل إطلاق العنان للنشاط المدني لابتكار الحلول وإبداعها.

٨٣- والعناصر الرئيسية الخمسة لتهيئة بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني والحفاظ عليها هي: إطار قانوني متين يمتثل للمعايير الدولية فضلاً عن نظام وطني قوي لحماية حقوق الإنسان يضمن الحريات العامة ويكفل الوصول الفعال إلى العدالة؛ وبيئة سياسية مواتية لعمل المجتمع المدني؛ والحصول على المعلومات؛ وسبل مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار؛ وتوفير الدعم والموارد للمجتمع المدني على المدى الطويل. وبتهيئة هذه الظروف، ستكون الحكومات والمجتمع الدولي والجهات المعنية الأخرى في وضع أفضل لتعزيز مناخ الثقة والتعاون خدمة لصالح الناس كافة، على المستويات المحلي والوطني والعالمي.

رابعاً- التوصيات

ألف- توصيات موجهة إلى الدول الأعضاء

٨٤- في سياق إطار قانوني داعم والوصول إلى العدالة، ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) العمل، بموجب القانون وفي الممارسة العملية، على حماية الحقوق الضرورية لعمل الفاعلين في المجتمع المدني، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحق في المشاركة في الشأن العام، بما في ذلك على الإنترنت؛

(ب) مراجعة وإلغاء أو تعديل جميع الأحكام القانونية التي تعرقل عمل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بحرية واستقلالية؛ وضمان امتثال جميع التشريعات التي تؤثر في قدرتهم على العمل للقوانين والمعايير الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان ولإعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ واستخدام جملة أدوات تشمل المؤشرات المتعلقة بممارسة الحريات العامة التي وضعتها المفوضية[٦٨]؛

(ج) السماح للجمعيات غير المسجلة بالعمل ووضع أحكام قانونية وإدارية دنيا تؤيد توجيه إخطار بسيط إلى هيئة إدارية مستقلة وتكون متاحة للجميع مجاناً أو بتكلفة زهيدة؛

(د) ضمان الوصول إلى العدالة عن طريق نظام قضائي مستقل وفعال، فضلاً عن الوصول إلى مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس وإلى الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان؛

(هـ) اعتماد نظم للتنظيم المشترك أو التنظيم الذاتي في المجالات التي يمكن فيها لمنظمات المجتمع المدني إدارة القضايا المتعلقة بالحيز المدني؛

(و) ضمان امتثال جميع تدابير مكافحة الإرهاب التي تؤثر في المجتمع المدني لجميع الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٨٥- وفي سياق تهيئة بيئة عامة وسياسية مواتية، ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) التعبير عن دعم سياسي رفيع المستوى لاستقلالية النشاط المدني وتنوعه من خلال البيانات العامة والحملات الإعلامية؛

---

(٦٨) يمكن الاطلاع على قائمة بالمؤشرات التوضيحية بشأن حرية الرأي والتعبير والحق في المشاركة في الشأن العام في: *مؤشرات حقوق الإنسان: دليل للقياس والتنفيذ* (نيويورك وجنيف، المفوضية، ٢٠١٢). انظر أيضاً www.ohchr.org/AR/Issues/Indicators/Pages/HRIndicatorsIndex.aspx.

(ب) وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية لتطبيق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بتعزيز وتحفيز احترام مؤسسات الأعمال للأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، داخل البلد وخارجه؛

(ج) ضمان المساءلة عن جميع أعمال الترهيب أو الانتقام ضد الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بكفالة إجراء تحقيقات سريعة وشاملة ونزيهة وتقديم الجناة إلى العدالة؛

(د) وضع أو تحديث إطار وخطة عمل وطنيين في مجال السياسة العامة لتوجيه تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير وتنفيذ جميع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بحيز المجتمع المدني.

٨٦- وفي سياق الحصول على المعلومات، ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) سن قوانين ولوائح وسياسات واضحة تضمن الكشف الاستباقي عن المعلومات التي توجد بحوزة الهيئات العامة، بما فيها الهيئات التي تمارس وظائف عامة، والنص على حق عام في طلب تلك المعلومات والحصول عليها، على ألا يخضع ذلك إلا لاستثناءات واضحة المعالم وضيقة النطاق وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وضمان الحق في الحصول على المعلومات التي توجد بحوزة الهيئات الخاصة عندما تكون أساسية لممارسة حقوق الإنسان أو حمايتها؛ والنص على الحق في اللجوء إلى هيئة مستقلة للطعن في أي رفض للكشف عن المعلومات؛

(ب) تقديم التدريب إلى الموظفين العموميين على إعمال الحق في الحصول على المعلومات، ونشر المعلومات المتعلقة بهذا الحق وسبل تحقيقه على عامة الناس.

٨٧- وفي سياق المشاركة في وضع السياسات والتخطيط وصنع القرار، ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) الاعتراف في التشريع بالحق في المشاركة في عمليات صنع القرار العامة. وينبغي أن يشمل ذلك توفير معلومات واضحة ودقيقة وكافية في الوقت المناسب، بالإضافة إلى رسائل وأسئلة يسهل فهمها؛ ونشر النتائج على نطاق واسع مقترنة بوصف للعمليات؛ وتقديم الأساس المنطقي لقبول أو رفض مقترحات المجتمع المدني أو إسهاماته؛ وإتاحة فرص للتعليق والتعويض؛ وتوفير ميزانيات كافية للمشاركة؛

(ب) وضع خطط عمل وطنية بشأن العمل مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني تُلزم جميع الجهات العامة بالتشاور مع المجتمع المدني في وضع السياسات وتنفيذها؛

(ج) دمج أشكال جديدة من المشاركة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي وسيلة لتحقيق المساواة في الحصول على المعلومات وإجراء المشاورات على نطاق واسع؛

(د) إجراء تقييم منهجي لمعرفة ما إذا كانت الإصلاحات التشريعية أو السياساتية المقترحة ستؤثر سلباً على المرأة أو تحتوي على عناصر خاصة بالمنظور الجنساني أو ستؤثر على قطاعات معيّنة من السكان؛

(هـ) توفير التدريب والمبادئ التوجيهية للمسؤولين العموميين لدعم إجراء عمليات تشاورية فعالة وفي الوقت المناسب.

٨٨- وفي سياق توفير الدعم والموارد لمنظمات المجتمع المدني على المدى الطويل، ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) الاعتراف بأن القيود التي لا لزوم لها على التمويل تشكل انتهاكاً للحق في حرية تكوين الجمعيات، وضمان تمكين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من التماس التمويل والموارد الأخرى وتلقيها واستخدامها، سواء أكانت محلية أم أجنبية، دون اشتراط الحصول على إذن مسبق أو غير ذلك من العوائق التي لا لزوم لها[٦٩]؛ وعندما لا تُفرض أي قيود على مؤسسات الدولة أو الشركات فيما يتعلق بتلقي الأموال الأجنبية، ينبغي أن ينطبق الشيء نفسه على منظمات المجتمع المدني؛

(ب) توفير تمويل أساسي مرن لمنظمات المجتمع المدني بإجراءات مبسَّطة، وتوجيه أي تمويل لنشاط المجتمع المدني عن طريق عمليات مفتوحة وشفافة؛

(ج) العمل، في إطار ممارسات مالية جادة، على اعتماد إعفاءات ضريبية لمنظمات المجتمع المدني وحوافز ضريبية للجهات المانحة، وتيسير شروط مصرفية مواتية تسمح بنقل الأموال عبر الحدود؛

(د) إدماج التثقيف بحقوق الإنسان والتربية المدنية في المناهج التعليمية والبرامج التدريبية على جميع المستويات.

باء- توصيات موجهة إلى الكيانات الإقليمية والدولية

٨٩- ينبغي أن تقوم الكيانات الإقليمية والدولية بما يلي:

(أ) ضمان توفير مرافق آمنة للمجتمع المدني وتقديم المشورة في حالات التهديد أو الترهيب أو الانتقام؛

(٦٩) انظر http://freeassembly.net/wp-content/uploads/2015/05/Funding-report-factsheet-final.pdf.

(ب) **إتاحة مشاركة المجتمع المدني بفعالية، في جميع أنشطتها وعملياتها، وفقاً للمعايير الدولية المتمثلة في عدم التمييز، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الشأن العام؛**

(ج) **العمل، من خلال وسائل مثل البث عبر الإنترنت، على زيادة شفافية الاجتماعات العامة، ومنها على سبيل المثال اجتماعات اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛**

(د) **تعميم إجراءات الرصد والاستعراض والإبلاغ فيما يتعلق بقضايا الحيز المدني وتحدياته على جميع الكيانات.**